ابو بكر الزنكري اقل ما يسمى خطبة عندهما مقدار التشهد من قوله التحيات
الله الى قوله عبده ورسوله اذا خرج الامام يوم الجمعة ترك الناس الصلوة و
الكلام الى ان قال بالصلوة وقالا لا بأس بالكلام اذا خرج الامام قبل
ان يخطب واذا ترك قبل ان يكبر واذا قال قيد بالكلام لان الصلوة في
هذين الوقتين يكره عندهما ايضا من الصلوة والمراد من الصلوة الصلوة
المطلقة انه اذا صلى النافلة فيجوز وقت الخطبة من غير كراهة كذا في منية المصلي
خف لو تذكر رجل انه لم يصل الجمعة والامام في الخطبة يصلي الجمعة ولا يسع الخطبة
قال القاضي الامام ابو علي النسفي كنت افتي في زماننا بانه يتم اربعا قبل
الجمعة حتى وجدت رواية في الامالي عن ابي ح فيمن شرع في الاربع قبل الجمعة
فخرج الامام الخطبة انه يخفف القراءة ويسلم على رأس الركعتين فرجعت اليهما
وقيل يتمها لان الاربع قبل الظهر بمنزلة صلوة واحدة كذا ذكر تاج الشريعة في
شرحه وانما في الفتاوى الظهيرية قيد بركعتين على رأس الركعتين وقيل يتمها اربعا
وهو الصحيح واليه مال الصدر الشهيد حسام الدين وكذا لو شرع في الاربع قبل
الظهر ثم اقيمت الظهر نه اختلف المشايخ في على قول ابي ح افاده كلام الكنز
اما التسبيح والشهادة فما وقال بعضهم كذلك والاول اصح كذا في مبسوط
شيخ الاسلام وقال صاحب النهاية الاختلاف في كل كلام سوى التسبيح ونحوه
خف اعلم ان ما يحرم في الصلوة يحرم في الخطبة حتى لا ينبغي ان يأكل ويشرب
والامام في الخطبة ويحرم الكلام اذا كان من الخطيب حتى ينبغي ان يسمع الخطبة
ويسكت وكذا لو صلى الخطيب على النبي ع لان الكلام فرض بالنص الآ ان

يقرأ الخطيب

يقرأ الخطيب قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه فيصلي السامع في قلبه اذا ع
وذكر في تاج الشريعة شرحه هذا قول ابي يوسف وبهذا اقوب من الخطيب فان
بعد ما اخذ الشيء فالاحوط السكوت خف اختار فخر الاسلام بسكتة السكوت واما
دراكة السفلى والنظر في كتب اللغة من المحابنا من كره ذلك ومنهم من قال لا بأس به
وعن ابي يوسف انه كان ينظر في كتاب ويصحح بالقلم وقت الخطبة خف لو لم يتكلم
لكن اشار برأسه او بعينه حين رأى منكرا الصحيح انه لا بأس به خف عن ابي يوسف
يرد السلام ويشمت العاطس الحامد وعن محمد لا يرد في خطبه بناء على انه لا يمكنه
ان يرد السلام بعد الخطبة عنده خلافا لزفر وعن ابي يوسف لا يمكنه بعد الخطبة لانقطاع
الصوت لم الخطيب لا يسلم على القوم واذا سمع الخطيب الاذان الذي بعد فراغ الامام الخطبة
عند ابي ح خلافا لابي يوسف ومحمد كذا في المنظومة خف اقامة الجمعة في المصر موضعين
يجوز عند ابي ح وابي يوسف ولا يجوز في ثلثة مواضع وعندهما انما يجوز في ثلثة مواضع
وفي واقعات الناطفي ان لم تذكر قول ابي ح وانما ذكر الاختلاف بين ابي يوسف ومحمد
وفيه روى الحسن بن ابي يوسف انه لا يجوز في مسجدين في مصر واحد الا ان يكون بينهما
نهر كبير فحينئذ كان حكمهما حكم المصرين فان لم يكن بينهما نهر كبير نابطحة لم يجز فان
صلوا بامام واحد تمت صلاتهم جميعا وذكر في شرح مجمع البحرين ان شمس الائمة قال في
المبسوط الصحيح في مذهب ابي ح ومحمد جواز اقامة الجمعة في مصر واحد في موضعين واكثر
من ذلك وبه نأخذ وقال ابو يوسف لا يجوز في موضعين اذا كان بينهما طريق
بينهما كبغداد وقد كان يأمر بقطع الجسر وقت الصلوة ليتحقق الفصل ويعيد كل واحد

اذا ع